مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد: 6 / العدد :1 /أفريل2022، ص ص138-156

تقييم دور التدقيق الداخلي في تعزيز مكافحة غسيل الأموال في البنوك الجزائرية – دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –

The Evaluation of the Internal Audit Role to enhancing Anti-Money Laundering in Algerian Banks with case study in BADR Bank

*ط.د. عدلاني جوال
AdlaniJoel
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
مخبر اقتصاديات الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة
adlani-joel@univ-eloued.dz

أ.د. زين يونس
P. Zine Younes
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
zine-younes@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/18 تاريخ القبول: 2022/04/29 تاريخ النشر: 2022/04/30

الملخص :
تهدف الدراسة الى توضيح دور التدقيق الداخلي في دعم وتقييم اجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنوك الجزائرية و قدرته على تقديم ضمان موضوعي حول السير الحسن لها، حيث تمت دراسة ميدانية في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" أم البواقي–خنشلة ، وذلك من خلال تحليل 34 استبيان تم استرجاعه ، وزع على عينة من موظفي الرقابة الدائمة و كذلك قسم المفتشية و التدقيق ، و قد توصلت الدراسة الى أن ممارسات التدقيق الداخلي في البنك لها دور كبير في تقييم هذه الاجراءات و الكشف عن مواطن الضعف و القصور في تطبيقها و من ثمة اعطاء التوصيات اللازمة للتحكم في كل خطر محتمل ناشئ عنها.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، مكافحة غسيل الأموال، الامتثال، اعرف عميلك، الاخطار بشبهة.

تصنيفJEL: G21، G28، H83، M42.

Abstract : The studyaims to clarify the internal audit role to supporting and evaluating Anti-Money Launderingmeasures in Algerian banks, and itsability to provide an objective assurance about their good application. A case studywasconducted in "Badr Bank" Oum El Bouaghi-Khenchela, through the analysis of 34 questionnaires, retrievedfrom a sample of employeesworking in Permanent Monitoring, as well as the Audit Department, the studyconcludedthatinternal audit practices in the bank have a major role in evaluatingtheseprocedures and revealingweaknesses and shortcomings in their application, and giving the necessaryrecommendations to control every possible risks.

Key words: Internal Audit, Anti-Money Laundering AML, Compliance, Know Your Customer / Customer Due Diligences KYC-CDD, Suspicious Activity Report SAR.3-5 words

JEL classification codes : G21, G28, M42, H83

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ارتبطت ظاهرة الفساد المالي لا سيم غسيل الأموال خاصة بالقطاع البنكي، الذي أصبح أداة في يد فئة منظمة من المجرمين والإرهابيين لتحويل أموالهم المتأتية من الممارسات الغير مشروعة والتجارة غير القانونية كتجارة الرق والمخدرات وبيع الأسلحة ... الخ، ومن ثمة ادراجها في النظام المالي (تنظيفها) بالاعتماد على مهارات وتقنيات جد ذكية ومعقدة، واستعمالها ايضا في تمويل العمليات الارهابية التي تفشت في العالم بأسره، مما دفع الى التحرك الدولي ضد هذا الخطر واعتماد الكثير من الاجراءات وسن العديد من القوانين ، الرامية الى التحكم والتقليل من حدته ، كالتوجيهات والتعليمات الأوروبية، مبادئ "وولفزبرغ"(Wolfsburg) والتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي FATF ، والتي اعتمدتها الجزائر ابتداء من سنة 2005 حيث ادرجت قانون 05-01 الذي عدل و تمم بعد ذلك تماشيا مع الامتثال لها، لا سيم الأمر رقم 12-02 الذي يشمل عدة اجراءات ذات طبيعة ملزمة لمكافحة هذه الظاهرة، غير أن التحكم في هذا الخطر يتطلب جهدا أكبر من هذا بكثير، وذلك لطبيعته الجد معقدة وامتداد جذوره محليا وحتى خارج حدود الوطن، مما يستدعي الاعتماد على سند يسمح للبنوك بتوفير رقابة كافية وامتثال كلي للسياسات المسطرة بهذا الصدد، تستطيع من خلاله الحصول على ضمان موضوعي حول التحكم في هذا الخطر والذي لا نستطيع الحصول عليه الا من خلال وظيفة التدقيق الداخلي الذي هو موضوع دراستنا.

وقد تطور مفهوم التدقيق الداخلي ليشمل مجالات عدة، ألزم بها بحكم طبيعة وظيفته في رصد مواطن الضعف وتقييم الأخطار المحتملة وتقديم التوصيات الضرورية لإدارتها، ومن بين هذه المجالات سياسات واجراءات مكافحة غسيل الأموال، حيث كان التدقيق الداخلي في هذا الصدد موضوع توصيات من طرف العديد من المنظمات الدولية وكذلك الاشرافية منها، على ضرورة اعتماده لتقديم ضمان عقلاني حول السير الأمثل، والامتثال لإجراءات مكافحة غسيل الأموال.

ومن هنا تتجلى لنا الاشكالية الجوهرية لدراستنا التي نستطيع صياغتها من خلال التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تعزيز اجراءات مكافحة غسيل الأموال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟ والذي تندرج تحته التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل توجد إجراءات وآليات في البنوك الجزائرية لمكافحة غسيل الأموال؟
2. هل يقوم التدقيق الداخلي بتقييم تنفيذ اجراءات مكافحة غسيل الأموال؟
3. ما هي متطلبات فريق التدقيق الداخلي للقيام بمهامه في مجال مكافحة غسيل الاموال؟

4. كيف يمكن للتدقيق الداخلي أن يساهم في تقديم قيمة مضافة لتعزيز الامتثال في مجال مكافحة غسيل الأموال؟

فرضيات الدراسة: من خلال استعراض مشكلة الدراسة والتساؤلات الفرعية التي تندرج تحتها، تمت صياغة الفرضيات التالية:

—— لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$بين آراء عينة الدراسة حول وجود إجراءات وآليات مكتوبة وضعها البنك من أجل مكافحة غسيل الأموال.

—— لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين آراء عينة الدراسة حول قيام التدقيق الداخلي بتقييم الاجراءات الخاصة مكافحة غسيل الأموال.

—— لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين آراء عينة الدراسة حول امتلاك فريق التدقيق الخبرة والكفاءة اللازمة للقيام بمهام تقييم اجراءات مكافحة غسيل الأموال لدى البنك.

—— لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين آراء عينة الدراسة حول استخدام نتائج التدقيق الداخلي كقيمة مضافة للجهات المعنية لتدعيم الامتثال لمكافحة غسيل الأموال.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية البنوك في الاقتصاد الوطني وكذلك دورها الفعال في التصدي للجرم المالي، وذلك من ناحيتين: الأولى من خلال أهمية موضوع مكافحة غسيل الأموال الذي هو حديث العصر في البنوك العالمية عامة والبنوك الجزائرية خاصة، والثانية من خلال تسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي في تعزيز هذه الاجراءات وما لها من أهمية كبيرة للبنوك يمكنها من تعزيز مكافحتها للجرم المالي لا سيم غسيل الأموال.

منهجية الدراسة : تحقيقا لأهداف الدراسة ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقسيم الدراسة إلى جانبين ، الجانب الأول ويخص التأصيل النظري لمشكلة الدراسة، والذي اعتمدنا فيه على ما جاء في محتوى الأمر رقم 12-02 المتعلق بمكافحة غسيل الأموال، الكتب، المنشورات الاكاديمية ذات الصلة وما تم نشره من قبل الهيئات والمنظمات الدولية، أما الجانب الثاني فيمثل دراسة ميدانية من خلال إعداد استبيان، وتوزيعه على عينة من موظفي المجمع الجهوي ناحية الشرق لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك للإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال

وجهة نظر أفراد العينة المدروسة، وقد تم إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة وذلك باستخدام البرنامجRStudio.

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تعزيز مكافحة غسيل الأموال في البنوك الجزائرية خاصة حيث أجريت الدراسة على مستوى مديرية الرقابة الدائمة وكذلك دائرة المفتشية والتدقيق التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ناحية الشرق أم البواقي– خنشلة، وذلك خلال شهر سبتمبر 2021.

الدراسات السابقة:اضافة الى التقارير الصادرة عن الهيئات المرجعية كلجنة بازل للرقابة البنكية، وكذلك معهد المدققين الداخليين العالمي، وجمعية المتخصصين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال، هناك بعض الدراسات التي تطرقت الى العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي ومكافحة غسيل الأموال، من أهمها:

—— دراسة Mohammed Ahmad Naheem ، تحت عنوان " Internal audit function and AML compliance: the globalisation of the internal audit function" التي نشرت باللغة الانجليزية في مجلة Journal of Money Laundering Control ، المجلد 19 ، العدد 04 (2016) ، حيث تطرقت هذه الدراسة بشكل نقدي إلى نقاط ضعف الهيكل الحالي للتدقيق الداخلي ومحاولة اقتراح مستجدات لوظيفته ، وذلك من خلال النظر في دوره في الامتثال لمكافحة غسيل الأموال والرقابة داخل البنوك العالمية ، حيث تتطلب العولمة المتزايدة للوظائف المصرفية والعولمة المنعكسة للجريمة المالية نظرة متجددة لدور التدقيق الداخلي بالنسبة للتصميم / المنهجية / الأدوات ...الخ ، حيث قامت الدراسة بتحليل المشاكل الحالية مع وظيفة التدقيق الداخلي من المنظورين النظري والتجريبي، كما ناقشت معضلة الوكالة من خلال الرد على مفهومين هامين بين لجنة التدقيق والإدارة والمشكلات المرتبطة بذلك في سياق قضايا مكافحة غسيل الأموال ضد البنوك، أما النتائج الرئيسية لهذه الدراسة فتتمثل في بروز الحاجة الى نهج جديد للتدقيق الداخلي يمكن أن يعمل بشكل فعال في اطار بنكي وتنظيمي معلوم، لا سيم تلك القضايا المتعلقة بالامتثال لمكافحة غسيل الأموال.

—— دراسة فيان عبد الرحمن ياسين و آخرون ، تحت عنوان " **دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي في مكافحة عمليات غسيل الأموال في المصارف السلامية**" التي نشرت في مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة (جامعة الوادي) ، المجلد 05 ، العدد 02 (2020)، حيث

تضمنت دراسة اشكالية قصور التدقيق الشرعي الداخلي في ايجاد أنموذج لتحديد اجراءات و برامج مكتوبة و موثقة لمكافحة غسيل الأموال ، وكذلك اشكالية عدم امتلاك موظفي التدقيق الداخلي للتدريب والكفاءة الكافيين للقيام بإجراءات الرقابة على غسيل الأموال، وأجريت هذه الدراسة من خلال توزيع 39 استبيان على موظفي عينة من أربع مصارف اسلامية عراقية، وكان من أهم ما توصلت اليه : ضرورة التوافق بين مختلف الهيئات الشرعية حول الفتاوى الخاصة بحالات غسيل الاموال وضرورة وضع اجراءات للحد منها وذلك بالتعاون مع البنك العراقي، وكذلك تشديد اجراءات الرصد والمتابعة لعمليات التحويل المصرفي، وضرورة حصول المدقق الداخلي في البنوك الاسلامية على شهادة معتمدة لتعزيز كفاءته.

ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة: هي تقييم الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في البنوك الجزائرية من خلال دراسة تدخله في تقييم مختلف محاور مكافحة غسيل الأموال كمحور اعرف عميلك، الابلاغ عن المعاملات المشبوهة، وغيرها بصفة مفصلة، إضافة إلى محاولة معرفة مدى تأثير تدخل فريق التدقيق من خلال توصياته وكذلك استغلال نتائجه من قبل المدققين الخارجيين ومفتشي اللجنة البنكية المشرفة على الرقابة الخارجية للبنوك الجزائرية.

المحور النظري: مفاهيم حول مكافحة غسيل الأموال في البنوك والتدقيق الداخلي.

1. مفهوم مكافحة غسيل الأموال:

أولا. تعريف غسيل الأموال :

من التعريفات البسيطة التي اعتمدت لتوضيح مفهوم الظاهرة، هي عملية تحويل الأموال "**القذرة**" إلى أموال "**مشروعة**" (Kevin Sullivan, 2015, p. 02) ، إذن فإن غسيل الأموال هو عبارة عن ممارسة دمج عائدات الجريمة في التيار المشروع للمجتمع المالي من خلال إخفاء مصدرها، وقد يكون لدى دول مختلفة شروط إضافية من أجل مقاضاة المخالفين للقانون، أما في تعريف القانون الجزائري فيجدر الاشارة ان المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 05-01 المعدل والمتمم، المؤرخ في 2005/02/06 المتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، قد ربط هذا الفعل بالأموال المتأتية من جريمة (Crime)، وعدل هذا المفهوم بموجب الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 2012/02/13، ليسع حتى الأموال المتأتية من مخالفة (Infraction) بطريقة مباشرة وغير مباشرة، واعتبر الأفعال المذكورة ادناه غسيلا للأموال والتي هي مقصودة بنية، ولها علاقة بالأموال التي مصدرها جريمة، ولو أن القانون باللغة الفرنسية استعمل كلمة مخالفة Infraction في حين

أن النسخة العربية استعملت جريمة، ونرى أن النسخة الفرنسية أقرب للمعنى حيث أن القانون عينه عدل ليتسع مجاله كما ذكر آنفا:

1. تحويل الأموال أو نقلها لإخفاء مصدرها، أو إخفاء/تمويه كل ما تعلق بها؛
2. التصرف في هذه الأموال؛
3. تقديم المساعدة لأي متورط في الجريمة للإفلات من التبعات القانونية؛
4. المشاركة بأي طريقة في الأفعال السابقة، من الارتباط إلى تقديم المشورة.

ثانيا. مراحل غسيل الأموال:

في ما يلي وصف لأهم ثلاث مراحل(OEC, 2011, p. 50) التي كثيرا ما تستخدم في غسيل الأموال:

المرحلة01: التوظيف أو الإيداع أو الغمر Le prélavage: الهدف النهائي هو وضع الأموال الغير قانونية في حساب مصرفي لإخفاء مصدرها غير القانوني، هذه هي المرحلة الأهم لأي مجرم، حيث لا يتعلق الأمر باستهلاكها، بل وضعها مع إمكانية إخراجها أو استثمارها بطريقة قانونية.

المرحلة02: الخلط (التشتت / التكديس) Le brassage:وهي تغطية كل رابط لهذه الأموال وذلك بالمعاملات المالية المعقدة من أجل إخفاء أصلها وإضفاء الشرعية على حيازتها.

المرحلة03: العصر (الدمج / التدوير) Essorage: الأموال التي يتم غسلها وإخفاء أصلها، يمكن البدء في استثمارها بصفة قانونية في الاقتصاد.

2. موقع التدقيق الداخلي التنظيمي في مكافحة غسيل الأموال:

1.2.تعريف التدقيق الداخلي: من بين التعريفات المعاصرة التي لاقت قبولا واسعا في الوسط الاكاديمي هو تعريف معهد المدققين الداخليين (IIA, 2021)الذي عرفه على أنه ضمان مستقل وموضوعي ، ونشاط استشاري ، مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، ويساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال اتباع منهجية لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة.

2.2. خطوط الدفاع الثلاث في مكافحة غسيل الأموال :لفهم الاطار العام المسطر في البنك لمكافحة غسيل الأموال تم الاعتماد على نموذج خطوط الدفاع الثلاث، الذي قامت باقتراحه جمعية المدققين الداخليين (IIA, 2013, p. 02)، والذي لاق قبولا واسعا في الوسط الاكاديمي والمهني لا سيم لجنة بازل (BCBS, 2014, p. 05)، ونستطيع من خلاله توضيح موقع التدقيق الداخلي الذي يمثل خط الدفاع الثالث لمكافحة غسيل الأموال كما هو ممثل في الشكل التالي:

الشكل 01: نموذج خطوط الدفاع الثلاث لمكافحة غسيل الأموال.

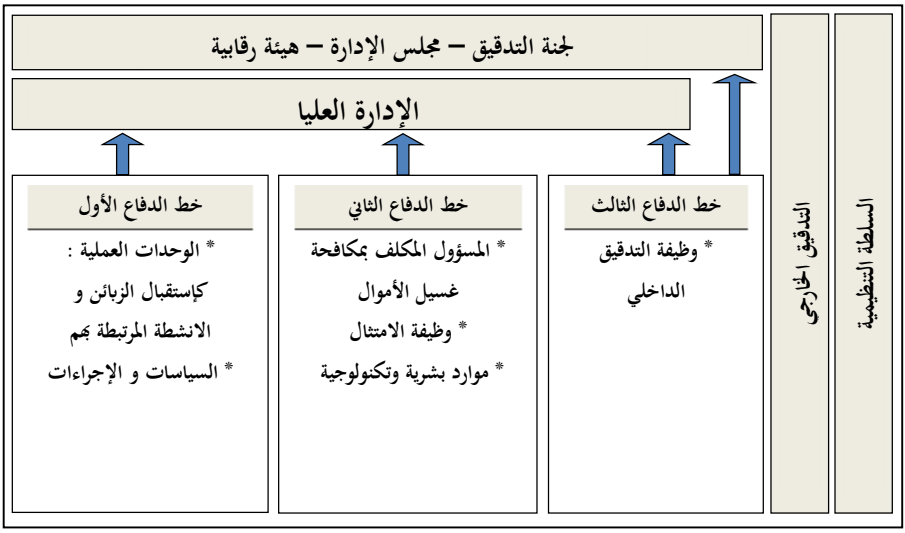

المرجع : من اعداد الباحثان استنادا الى معطيات (BCBS, 2014, p. 05)

من الشكل 01يظهر أن التدقيق الداخلي يلعب دورًا هاما في التقييم المستقل لإدارة المخاطر والضوابط التي يضعها البنك، ويضطلع بمسؤوليته أمام لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة أو هيئة رقابية مماثلة من خلال التقييمات الدورية لفعالية الامتثال لسياسات وإجراءات مكافحة غسيل الأموال، وبذلك فعلى البنك (BCBS, 2014, p. 06) وضع سياسات لإجراء عمليات تدقيق وذلك للتأكد من :

- مدى فعالية سياسات وإجراءات البنك لمكافحة غسيل الأموال في معالجة المخاطر؛
- فعالية موظفي البنك في تنفيذ سياسات وإجراءات البنك؛
- فعالية مراقبة الامتثال ومراقبة الجودة بما في ذلك معايير التنبيهات التلقائية؛
- فعالية تدريب البنك للموظفين المعنيين.

3.2. إجراءات الرقابة الداخلية لعمليات مكافحة غسيل الأموال :وهي الاجراءات التي يجب على جميع البنوك الالتزام بها، و هي نوعين (Okab, 2014, p. 189)، اجراءات تساهم في منع غسيل الأموال وأخرى تساهم في الكشف عن هذه العمليات في البنوك.

الأولى الخاصة بمنع غسيل الأموال تعنى بالإجراءات التالية:

— وضع السياسة المناسبة والاجراءات الرقابية الرسمية (المكتوبة) لعمليات مكافحة غسيل الأموال على أن تكون ممتثلة للقوانين السارية للبلد، حيث تشمل على اللوائح والاجراءات الخاصة بمعرفة العملاء KYC خاصة والعناية الواجب اتباعها وفقا لدرجة خطر كل صنف منهم.

— انشاء وحدة أو خلية خاصة بعمليات مكافحة غسيل الأموال على مستوى البنك وضرورة تنصيب مسؤول عنها يكلف بإبلاغ وحدة مكافحة غسيل الأموال على مستوى وزارة المالية، كخلية معالجة الاستخبارات المالية CTRF عن كل عملية مشبوهة.

— تدريب وتأهيل العاملين في عمليات مكافحة غسيل الأموال.

الثانيةالتي تخص بالكشف عن العمليات المشبوهة تعنى بما يلي :

— آليات رصد الأشخاص الممنوعين الذي ادرجت اسماؤهم في لوائح خلية معالجة الاستخبارات المالية، أو لوائح الأمم المتحدة، أو مكتب التحريات الفدرالي وغيرها.

— البرامج الآلية المتخصصة التي تكشف عن العمليات المالية غير العادية ، مثل تجاوز السقوف النقدية للودائع المالية والتحويلات التي تحددها قوانين مكافحة غسل الأموال.

— أنظمة حفظ الوثائق والعمليات (كشوف العمليات، تقارير، مستندات ...الخ) لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

هذه أهم العناصر التي تقوم عليها الرقابة الداخلية، وهناك تفاصيل تطرق اليها الأمر رقم 12-02 السالف الذكر، حيث ذكرت فيه الرقابة الداخلية كأحد العناصر الواجب انشاؤها على مستوى البنك اضافة الى العناصر المذكورة اعلاه.

4.2. اعتبارات أخرى للتدقيق الداخلي :اضافة الى مجالات التأكد السالفة الذكر ، قام الخبراء (Naheem, 2016, p. 10) بتحيين العديد من المجالات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار خاصة في ما يخص التقليل من مخاطر غسيل الأموال المتأتية من التجارة Trade-Based-Money-Laundering وهي :

- **تمويل التجارة**: أدى ذلك إلى زيادة مستويات الضعف مما يحتاج إلى تدقيق سنوي مع التركيز على المعاملات المحتملة لأعمال تجارة رأس المال.
- **العلامات الحمراء Red Flags**:وهي تنبيهات تلقائية عن وجود شبهات في المعاملات، يجب تحديثها بانتظام بسببالتطوير المستمر في أساليب الجرم.
- **اعرف عميلك Know Your Customer**: يجب مراجعة هذه المعلومات ومراجعتها بشكل منتظم ودوري، مع التركيز بشكل خاص على اكتمالها.
- **تقارير الابلاغ عن الشبهات SARs**: يجب مراجعة هذه التقارير بشكل دوري مع عينة من التقارير التي تم تدقيقها لتتبع وتوثيق أسبابها، والاستجابات والنتائج من المشكلات المبلغ عنها.

- يجب تطوير عملية تدقيق محددة ومنفصلة لمكافحة غسيل الأموال، تكون مرتبطة بعمليات الامتثال،وهذا ما سيؤدي إلى التخفيف من مشكلة عدم الوضوح بين أدوار مكافحة غسيل الأموال ووظيفة التدقيق الداخلي.

5.2. مستلزمات التدقيق الداخلي لمكافحة غسيل الأموال :لقيام التدقيق الداخلي بمهامه بفعالية و كفاءة لابدان تسند مهامه الى موظفين تكون لديهم دراية كافية و خبرة مناسبة لإجرائها(BCBS, 2014, p. 06)، على أن يكون نطاق ومنهجية التدقيق وكذلك تكرار هذه العمليات مناسبة لطبيعة مخاطر غسيل الأموال، كما يجب على المدققين الداخليين إجراء عمليات تدقيق لمكافحة غسيل الأموال على مستوى البنك بصفة دورية، و أن يكونوا سباقين في متابعة نتائجهم وتوصياتهم.

6.2. علاقة السلطات الإشرافية بوظيفة التدقيق الداخلي :لقد كان موضوع توصيات لجنة بازل للرقابة البنكية (BCBS, 2012, p. 15) والتي أوصت بخلق تواصل منتظم و دائم مع المدققين الداخليين للبنوك و ذلك من أجل:

— مناقشة مجالات المخاطر التي حددها كلا الطرفين، بما فيها تلك التي حددتها السلطات الاشرافية وفقا لقوانين سنتها في إطار تنظيمها للسوق المالي والنقدي؛

— الفهم الجيد لتدابير التخفيف من المخاطر التي يتخذها البنك؛

— فهم نقاط الضعف التي تم تحديدها ومراقبة استجابات البنوك لها.

المحور الثاني: تحليل واقع دور التدقيق الداخلي في تعزيز مكافحة غسيل الأموال على مستوى المجمع الجهوي لبنك التنمية الريفية.

1. تقديم عينة وأداة الدراسة:

1.1. تقديم أداة الدراسة: لقد تم اعتماد أسلوب لايكرت الخماسي الذي هو أسلوب لقياس الاتجاهات والآراء، الذي يعد من أكثر المقاييس استخداما في العلوم الاجتماعية، النفسية والادارية، حيث يتكون المقياس من عدد من البنود والفقرات التي لها علاقة بموضوع الاتجاه، اضافة الى عدد من بدائل الاستجابة أمام كل فقرة تكون درجة الاستجابة كما يلي: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة.

2.1. تقديم عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من موظفي المجمع الجهوي لبنك التنمية الريفية لولاية أم البواقي وخنشلة، بوجه الخصوص مديرية الرقابة الدائمة وكذلك دائرة المفتشية والتدقيق، حيث يتوافر على الفئات التالية: مديرين تنفيذ يين، مدققين، إطارات وأعوان تدقيق. أما عينة

الدراسة فهي عبارة عن الاستبيانات المسترجعة من الفئات السالفة الذكر والصالحة للتحليل حيث وصل عددها الى 34 من أصل 39 استبيانا موزعا.

2. المعالجة الاحصائية: بعد جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، تمت عملية تحليلها باستخدام برنامج Rstudio V 1.4.1717، حيث تم استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة كاختبار ثبات أداة القياس، مؤشرات الاحصاء الوصفي والاختبارات الاحصائية، حيث تم الاعتماد على الحزم التالية والتي كان من الضرورة تحميلها على النسخة القاعدية:

— حزمة dplyr ضرورية للتحكم في البيانات كالتجميع ، الفلترة ، تحديد واختيار البيانات (Hadley Wickham et al., 2018)،

— حزمة psychلأبحاث الشخصية ، القياسات النفسية والعلوم النفسية (William Revelle, 2021) ،

3. اختبار ثبات أداة القياس: لقد تم اختبار ثبات اداة القياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ عند درجة ثقة 95%، واعتمدنا فيها على حزمة « psych » وعلى الدالة ()alpha المدمجة في هذه الحزمة، وقد تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول 01: نتائج معامل الفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

محاور الاستبيان	α
المحور 01 : اجراءات وآليات منهجية ومكتوبة لدى البنك لمكافحة غسيل الأموال.	0.77
المحور 02 : مستلزمات التدقيق الداخلي لإجراءات مكافحة غسيل الأموال.	0.92
المحور 03 : يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما في تقييم تنفيذ اجراءات مكافحة غ.أ	0.76
المحور 04 : يقوم التدقيق الداخلي بخلق قيمة مضافة للجهات المعنية لمكافحة غ.أ.	0.86
معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لإجمالي محاور الاستبيان	**0.84**

المرجع: من اعداد الباحثان بناءا على مخرجات Rstudio

هناك الكثير من الجدل بين الباحثين حول تأويل درجة الموثوقية لمعامل ألفا كرونباخ، وقد تم الاعتماد على الدليل الجيد(Perry R. Hinton et al., 2014, p. 359)المختصر في الجدول التالي:

الجدول 02: درجة الموثوقية بالنسبة لمعامل α

α	α > 0.9	0.7 >= α > 0.9	0.5 >= α > 0.7	α < 0.5
الدلالة	موثوقية ممتازة	موثوقية عالية	موثوقية معتدلة	موثوقية ضعيفة

المرجع : من اعداد الباحثان اعتمادا على معطيات (Perry R. Hinton et al., 2014, p. 359)

من معطيات الجدول 01فالملاحظ أن معامل ألفا كرونباخ ذو موثوقية عالية بالنسبة لكل محور من محاور الاستبيان وبشكل عام بلغ 0.84 وهي قيمة تمثل ايضا موثوقية عالية وتعني أنه لو تم توزيع الاستبيان مرة أخرى على نفس مجتمع الدراسة فهناك احتمال 0.84 للحصول على نفس النتائج، وبالتالي فهذه النتيجة تبين ان أداة القياس تتمتع بثبات ومصداقية ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

4. تحليل بيانات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة:سيتم عرض نتائج تحليل الاستبيان باستخدام المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لها، اضافة الى اختبار فروض الدراسة عن طريق اختبار One Sample T-test عند مستوى معنوية 0.05.

1.4. تحليل عبارات الاستبيان:

تم حساب المتوسط الحسابي المرجح لكل عبارة على حدى، للمحور ككل، ثم للاستبيان ككل، ثم إعادة ترتيب المحاور تنازليا بالنسبة للمتوسط الحسابي، وقد تم ذلك باستخدام حزمة psych والدالة المدمجة فيها describe() التي تقوم بإعطاء جميع معلمات الاحصاء الوصفي كالمتوسط، الانحراف المعياري والربيعيات ...الخ، وقد تمتحديد اتجاه الرأي في مقياس ليكرت اعتمادا علىما يلي:

الجدول 03:اتجاه الرأي في مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.4	5-4.19
الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	منخفض		متوسط	مرتفع	

وفيما يلي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارات الاستبيان:

الجدول 04: المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المحور 01: هناك اجراءات و آليات منهجية و مكتوبة لدى البنك لمكافحة غ/الأموال تخص :			
الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (الإخطار بشبهة)تحدد فيها شروط الإبلاغ عن الشكوك لوحدة معالجة الاستخبارات المالية	4.82	0.390	مرتفع
تحيين المعلومات الخاصة بالزبائن بصفة دورية و سنوية	4.71	0.630	مرتفع
معرفة العملاء والعمليات	4.68	0.470	مرتفع
الاحتفاظ بالوثائق والمستندات الخاصة بهوية الزبائن والمعاملات و التقارير السرية و ذلك لمدة خمس سنوات بعد اغلاق الحساب أو المعاملة.	4.53	0.510	مرتفع

الرقابة على التحويلات الإلكترونية وتوفير الأموال و ضرورة معرفة الاطراف الداخلة فيها	4.53	0.610	مرتفع
التعامل مع البنوك المراسلة و ضرورة الحصول على مصادقة المديرية العامة	4.15	0.500	مرتفع
يوجد نظام رقابة داخلي لمكافحة غسيل الأموال	3.97	0.580	مرتفع
فتح الحسابات للأشخاص المعرضون سياسيًا و ضرورة الحصول على مصادقة المديرية العامة	3.09	0.750	متوسط
وضع برنامج دائم لتدريب موظفي البنك في موضوع مكافحة غسيل الأموال.	3.00	0.780	متوسط
انشاء أنظمة التنبيه و التنبؤ بعمليات غسيل الاموال ، و الكشف عن المعاملات المشبوهة	1.56	0.560	منخفض
نتيجة المحور الأول	**3.90**	**0.3340**	**مرتفع**

المرجع: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Rstudio

بالنسبة للمحور الأول فإن التوجه العام كان بمتوسط 3.9 أي بدرجة مرتفعة، ويعني ذلك وجود اتفاق بين آراء العينة على أنه توجد على مستوى البنك اجراءات وآليات مكتوبة لمكافحة غسيل الأموال، ما عدى تلك المتعلقة بحسابات الأشخاص المعرضين سياسيا PPE، برنامج التدريب الدائم للموظفين بخصوص مكافحة غسيل الأموال، حيث كان التوجه متوسط، أما فيما يخص الاجراءات المتعلقة بالكشف عن المعاملات المشبوهة فقد كان توجه الفئة ضعيف جدا بمتوسط 1.56.

الجدول 05:المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المحور الثاني : مستلزمات التدقيق الداخلي لإجراءات مكافحة غسيل الأموال			
يتم اجراء عمليات تدقيق تخص إطار مكافحة غ/الأموال على مستوى البنك بصفة دورية.	3.94	0.550	مرتفع
يقوم المدققون بمتابعة نتائج عمليات التدقيق وتوصياتهم بصفة مستمرة و فعالة.	3.88	0.810	مرتفع
لدى فريق التدقيق الداخلي دراية كافية و خبرة مناسبة للقيام بمهام تدقيق و فحص اجراءات مكافحة غ/الأموال.	3.82	0.800	مرتفع
لدى فريق التدقيق برنامج تكوين دائم حول موضوع مكافحة غ/الأموال.	2.56	0.750	منخفض
نتيجة المحور الثاني	**3.55**	**0.6510**	**مرتفع**

المرجع: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Rstudio

بالنسبة للمحور الثاني فإن التوجه العام كان بمتوسط 3.55 أي بدرجة مرتفعة، ما يعني أن هناك اتفاق على أن لدى فريق التدقيق الخبرة اللازمة والدراية الكافية تسمح له لإتمام مهام تقييم مكافحة غسيل الأموال بصفة دورية، كما انهم يقومون بمتابعة توصياتهم بصفة مستمرة وفعالة، ما عدى أنه ليس لديه برنامج تكوين دائم حول موضوع مكافحة غسيل الأموال حيث سجلت الاجابات متوسط 2.56 أي درجة منخفضة.

الجدول 06:المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المحور الثالث : يلعب التدقيق الداخلي دورا هاما في تقييم تنفيذ اجراءات مكافحة غسيل الأموال			
التحقق من أن عملية حفظ للمستندات المتعلقة بهوية الزبائن و المعاملات بما فيها التقارير السرية تتم لمدة لا تقل عن 05 سنوات بعد انتهاء أو اغلاق الحساب.	4.82	0.390	مرتفع
يتم تقييم اجراءات التحيين للمعلومات الخاصة بالزبائن بصفة دورية و سنوية.	4.74	0.450	مرتفع
يقوم المدقق بتحقق من أن البنك قد قام بتحديد هوية كل من الأطراف الداخلة في عمليات تحويلات الكترونية أو وضع أموال تحت تصرف الآخر.	4.71	0.460	مرتفع
يتم تقييم تطبيق اجراءات الابلاغ عن المعاملات المشبوهة.	4.06	0.550	مرتفع
يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بمكافحة غسيل الأموال.	4.06	0.490	مرتفع
يقوم المدقق بتقييم مدى تطبيق اجراءات معرفة هوية الزبائن و المعاملات الخاصة بهم.	4.00	0.650	مرتفع
يقوم المدقق بالتأكد من تطبيق تصنيف الزبائن وفقا لمبدأ الخطر.	3.53	0.750	مرتفع
تقييم فتح الحسابات الخاصة بالأشخاص المعرضين سياسيا.	3.15	0.820	متوسط
توجد اجراءات التعامل مع البنوك المراسلة و ضرورة الحصول على مصادقة المديرية العامة.	3.06	0.650	متوسط
يتم تقييم أنظمة التنبيه أو التنبؤ بعمليات غسيل الاموال ، و الكشف عن المعاملات المشبوهة.	3.06	0.600	متوسط
يتم تقييم اجراءات وضع برنامج دائم لتدريب موظفي البنك في موضوع مكافحة غسيل الأموال.	3.06	0.490	متوسط
نتيجة المحور الثالث	**3.84**	**0.316**	**مرتفع**

المرجع: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Rstudio

بالنسبة للمحور الثالث فإن توجه الاجابات كان مرتفع بصفة عامة بمتوسط 3.84، أي أن هناك اتفاق على أن التدقيق الداخلي لدى البنك محل الدراسة يقوم بتقييم تنفيذ اجراءات مكافحة غسيل الأموال، ما عدى تقييم حسابات الأشخاص المعرضون سياسيا PPE، المعاملات مع البنوك المراسلة، تقييم انظمة وآليات التنبؤوكشف المعاملات المشبوهة وأخيرا تلك التي تخص تقييم

اجراءات وضع البرنامج الدائم لتكوين موظفي البنك في مجال مكافحة غسيل الأموال، والتي كانت لها درجة متوسطة.

الجدول 07:المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعبارات المحور الرابع

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المحور الرابع : يقوم التدقيق الداخلي بخلق قيمة مضافة للجهات المعنية لمكافحة غسيل الأموال			
يتم من خلال التقرير النهائي تبيان مختلف المخاطر المحتمل حدوثها بسبب القصور الملاحظ و الخسائر المحتمل تحملها للبنك.	4.03	0.390	مرتفع
بتحديد نقاط الضعف التي كشف عنها عند عملية التقييم و تجميعها في تقرير التدقيق النهائي يقدم الى لجنة التدقيق و الى مدير البنك.	3.97	0.390	مرتفع
اقتراح خطة تشمل توصيات فريق التدقيق لإزالة أوجه القصور الملاحظ يحدد فيها الجدول الزمني و الأطراف المسؤولة لاتباعها.	3.97	0.390	مرتفع
متابعة مدى احترام توصيات فريق التدقيق لإزالة أوجه القصور الملاحظة و بالتالي التحكم في احتمال حدوث المخاطر المرتقبة.	3.97	0.390	مرتفع
يتم استغلال نتائج التدقيق الداخلي من طرف محافظي الحسابات و كذلك مفتشي اللجنة البنكية التابعة لبنك الجزائر في اطار عمليات الرقابة الخارجية.	3.97	0.460	مرتفع
نتيجة المحور الرابع	3.98	0.324	**مرتفع**
التقييم الكلي لجميع محاور الاستبيان	**3.82**	**0.27**	**مرتفع**

المرجع: من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Rstudio

كانت اجابة عينة الدراسة حول المحور الرابع ذات درجة مرتفعة بمتوسط حسابي 3.98، ما يعني ان هناك اتفاق على أن نتائج التدقيق الداخلي تستغل بطريقة تسمح بالتحكم في مختلف الاخطار المحتملة ومتابعة توصيات فريق التدقيق لدرء النقائص المكتشفة، كما أنها تستغل في إطار الرقابة الخارجية كمحافظي الحسابات واللجنة البنكية التابعة لبنك الجزائر.

ويتبين لنا من خلال الجدول 07 أن متوسط اجابات أفراد العينة حول اجمالي محاور الاستبيان بلغ 3.82 وهو يقع ضمن الدرجة المرتفعة وذلك يعني أن الغالبية توافق على أن للتدقيق الداخلي دور في تعزيز مكافحة غسيل الاموال في بدر بنك، كما يشير الانحراف المعياري البالغ 0.27 لإجمالي محاور الاستبيان الى وجود اتفاق وانسجام في آراء العينة حول اجابات أسئلة الاستبيان.

.24. اختبار فرضيات الدراسة: لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار One Sample T-Test عند مستوى معنوية 0.05، ولقد اعتمدنا في ذلك على حزمة statsالمدمجة في النسخة القاعدية لـR من خلال الدالة ()t.test الخاصة بهذا الاختبار، ولقد تم رفض كل فرضية عدمية للدراسة لكل مستوى دلالة محسوب يكون أقل من مستوى الدلالة النظري، وقد تم تلخيص نتائج كل محور من محاور الاستبيان في الجدول08:

الجدول 08: طبيعة ونوع اختبار الفروض المستعمل

محاور الاستبيان	المتوسط الحسابي	قيمة t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	رفض أو قبول الفرضية العدمية
المحور 01	3.902941	15.746	33	P < 2.2e-16	رفض
المحور 02	3.551471	4.9418	33	P = 2.19e-05	رفض
المحور 03	3.83957	15.504	33	P < 2.2e-16	رفض
المحور 04	3.982353	17.666	33	P < 2.2e-16	رفض
جميع المحاور	**3.819084**	**17.662**	**33**	**P < 2.2e-16**	**رفض**

المصدر: من اعداد الباحثان بناءا على مخرجات Rstudio

—— بالنسبة للمحور الأول، نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.0000 أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك اجراءات وآليات منهجية ومكتوبة لدى البنك لمكافحة غسيل الأموال.

—— بالنسبة للمحور الثاني، نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.0000 أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي مفادها أنه تتوفر في فريق التدقيق مستلزمات القيام بمهام تقييم اجراءات مكافحة غسيل الأموال.

—— بالنسبة للمحور الثالث، نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.0000 أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن التدقيق الداخلي يلعب دورا هاما في تقييم تنفيذ اجراءات مكافحة غسيل الأموال.

—— بالنسبة للمحور الرابع، نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.0000 أقل من 0.05، مما يعني أننا نرفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن التدقيق الداخلي يساهم بخلق قيمة مضافة للجهات المعنية لمكافحة غسيل الأموال.

—— بالنسبة لجميع المحاور، بما أن مستوى الدلالة 0.0000 أقل من 0.05، فإننا يمكننا القول إن التدقيق الداخلي لديه دور في تقييم وتعزيز اجراءات مكافحة غسيل الأموال في البنك.

5. النتائج والتوصيات:

1.5. النـــتائج: توصل البحث الى النتائج التالية:

1) يوجد على مستوى البنك اجراءات مكتوبة وأليات منهجية انشئت لمكافحة غسيل الأموال وامتثالا للقوانين الملزمة في الجزائر، ما عدى بالنسبة للإجراءات التالية الذكر فهناك ضعف ملاحظ وجب التكفل به لتفادي كل خطر محتمل:

— فيما يخص الاجراءات الخاصة بفتح ومتابعة الحسابات المتعلقة بالأشخاص المعرضين سياسيا PPE،فإن مستوى توجه اجابات عينة الدراسة يؤول الى المتوسط عموما، مع ملاحظة أن 76.47% منها تمثل حيادا وغير موافق، وبعد التقصي الميداني فقدتم الافادة بأن هذا النوع من الاجراءات يتواجد فقط على مستوى المديرية المركزية.

— بالنسبة لإجراءات وضع برنامج دائم لتدريب موظفي البنك في موضوع مكافحة غسيل الأموال، فنلاحظ أن المستوى العام للإجابات يؤول الى المتوسط، غير أن النسبة الكبيرة كانت 85.29% بين حياد وغير موافقة ما يخلق ضرورة التكفل بهذه النقائص.

— بالنسبة للإجراءات الخاصة بأنشاء أنظمة التنبيه Signaux d'alarmeوالتنبؤ بالعمليات المشبوهة، فالملاحظ أن هناك توجه ضعيف في اجابات العينة 50.00% غير موافق و47.06% غير موافق بشدة يعني بمجموع 97.06% ما يترجم ضعفا كبيرا لدى البنك فيما يخص اساليب الكشف عن العمليات المشبوهة.

2) بالنسبة لمستلزمات فريق التدقيق للقيام بمهام تقييم اجراءات مكافحة غسيل الاموال، فهناك توجه موجب ومرتفع حول قدرة فريق التدقيق على قيادة مهام في إطار مكافحة غسيل الاموال بصفة دورية، ولكن بالرغم من ذلك، فهناك نسبة توجه ضئيلة جدا حول ضرورة وجود برنامج تدريب دائم لفريق التدقيق حول موضوع مكافحة غسيل الأموال بـ 55.88% حياد و41.18% غير موافق (97.06%) وهي نسبة تدل على ضعف كبير يجب استدراكه لدى البنك.

3) هناك توجه كبير لآراء عينة الدراسة حول الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تقييم تنفيذ اجراءات مكافحة غسيل الاموال، غير أنه بالرغم من ذلك فهناك أربع نقاط نلحظ فيها مستوى متوسط لابد للبنك من اتخاذ التدابير اللازمة من أجل رفعه، لا سيم:

— تقييم اجراءات فتح حسابات الاشخاص المعرضين سياسيا، حيث كان توجه الاجابات 67.65% بين محايد وغير موافق،ما يمثل نقصا كبير يخلق بالتالي خطرا يجب التكفل به.

ـــ بالنسبة لفحص اجراءات التعامل مع البنوك المراسلة الاجنبية، فقد كان توجه الاجابات 79.41% بين محايد وغير موافق، وهي نسبة ضعيفة تخلق خطرا لإمكانية التعامل مع بنوك مشبوهة.

ـــ بالنسبة لتقييم وفحص اجراءات التنبؤ بالمعاملات المشبوهة فهناك ضعف بالرغم من أن التوجه العام كان بدرجة متوسطة، غير أن الاجابات كانت 82.35% بين محايد وغير موافق، وهو نقص كبير وجب التكفل به من طرف البنك.

ـــ فيما يخص تقييم اجراءات وضع برنامج تدريب دائم لجميع موظفي البنك حول مكافحة غسيل الاموال، فقد كان توجه الاجابات 91.18% بين محايد وغير موافق وهي نسبة ضئيلة يجب أخذها بعين الاعتبار.

4) بالنسبة للمحور الرابع، فإن اتجاه الاجابات كان بدرجة مرتفعة بالنسبة لجميع العبارات، ما يبين أن التدقيق الداخلي ساهم بخلق قيمة مضافة بالنسبة للجهات المعنية لجنة التدقيق، مديرية البنك، الجهات الخارجية كمحافظي الحسابات ومفتشي اللجنة البنكية التابعة لبنك الجزائر.

5) بالرغم من نقاط الضعف الملاحظة من خلال ما تسنى من معطيات، فإن درجة التوجه العام لدور التدقيق الداخلي في تعزيز مكافحة غسيل الاموال تعتبر درجة مرتفعة، غير أن الاخذ بعين الاعتبار بالتوصيات المقترحة سيساهم في استدراك هذه النقاط وتعزيز اجراءات محاربة غسيل الاموال بصفة موجبة.

2.5. التوصيات: بناءا على النتائج المستخلصة آنفا، فقد تم اقتراح التوصيات التالية:

بالنسبة لإجراءات الخاصة بحسابات الأشخاص المعرضين سياسيا: فهناك ضرورة لتعميم هذه الاجراءات على جميع وكالات ومجمعات البنك، وادراجها ضمن خطة التدقيق الداخلي ليتسنى فحصها وبالتالي تفادي كل احتمال خطر متأتي من اعتماد هذا النوع المتصف بالخطورة من الحسابات على جميع المستويات وليس المركزية فقط.

بالنسبة للبرنامج التدريبي في مجال مكافحة غسيل الأموال: يجب وضع اجراءات مكتوبة تنص على ضرورة برمجته لجميع الموظفين بما فيهم فئة المدققين كما نص عليه المرسوم التنفيذي لبنك الجزائر رقم 12-02، وذلك بصفة دائمة والعمل على احترامه في المدى القصير والطويل، مما سيسمح للموظفين بمعرفة كل المستجدات والمتغيرات أو القوانين المتعلقة بهذا الجرم المالي، وتعزيز قدرتهم على فهم وكشف كل معاملة مشبوهة.

كما هو من الضروري دمج تقييم وفحص هذه الاجراءات ضمن خطة التدقيق الداخلي للحصول على ضمان موضوعي حول احترامها من طرف الجهات المسؤولة عن التكوين في البنك.

بالنسبة لأنظمة التنبيه و الكشف عن المعاملات المشبوهة : من الضروري العمل على وضع أنظمة تنبيه لتمكين الموظفين والبنك ككل للكشف عن المعاملات المشبوهة وتفادي تحمل المسؤولية القانونية للموظف خاصة وللبنك عامة،ويتم ذلك باشراك المختصين في مجال المعلوماتية على مستوى البنك او خارجه، كما هو ضروري الاعتماد على لوائح الأشخاص المتورطين الصادرة عن وحدة معالجة المعلومات المالية(CTRF) أو تلك الخاصة بهيئة الأمم المتحدة أو مكتب التحريات الفيديرالي، مثل القائمة الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدةUNSCCL أو GoFintel، والعمل على ادماجها بشكل آلي في نظم المعلومات الخاصة بالبنك ليتسنى العثور على احتمال تطابق هذه الاسماء عند كل عملية فتح حساب أو عملية بنكية، ومن الممكن دراسة جدوى اقتناء و/أو ادماج التطبيقات المعلوماتية الخاصة بمحاربة غسيل الأموال ضمن النظام المعلوماتي البنكي الحالي إذا تسنى ذلك، كالوحدة المعلوماتية لمكافحة غسيل الأموال -AML Module التي يدعمها نظام المعلومات البنكي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية Oracle Flexcube، كما يجب دمج عملية تقييم هذه الاجراءات والآليات ضمن خطة التدقيق الداخلي للحصول ضمان موضوعي حول انتهاجها من طرف كل الموظفين في البنك، أو اقتراح كل حلول من شأنها تعزيز هذا الجانب بحكم الخبرة التي يتمتع بها فريق التدقيق.

بالنسبة للتعامل مع البنوك المراسلة الأجنبية:ضرورة تعميم، ضمان معرفة واحترام هذه الاجراءات على مستوى جميع وكالات البنك ومجمعاته، ودمج عملية فحص هذه الاجراءات ضمن خطة التدقيق الداخلي وذلك لتفادي كل خطر متأتي من احتمال التعامل مع بنوك دولية متورطة وبالتالي تكبد خسائر وغرامات دولية ناتجة عن عدم احترام التدابير الوطنية والدولية بهذا الصدد، كما هو ضروري ادراج هذه الاجراءات ضمن خطة التدقيق لتقييمها واعطاء ضمان موضوعي بشأنها.

5. خاتمة :

بالرغم من نقاط الضعف الملاحظة من خلال ما تسنى من معطيات ، فإن درجة التوجه العام لدور التدقيق الداخلي في تعزيز مكافحة غسيل الاموال تعتبر درجة مرتفعة، غير أن الاخذ بعين الاعتبار بالتوصيات المقترحة سيساهم بدون شك في استدراك هذه النقاط وتعزيز اجراءات محاربة غسيل الاموال بصفة موجبة، وذلك من خلال العمل على تحيين الاجراءات والآليات من جهة، لكي تكون بمثابة تعزيز لخط الدفاع الأول (الاجراءات والعمليات) والثاني (الرقابة الدائمة

والامتثال) ومن ثمة دمجها في خطة التدقيق الداخلي للحصول على ضمان موضوعي حول مدى احترامها، ما سيدعم خط الدفاع الثالث الذي هو التدقيق الداخلي للتصدي للأخطار المحتملة لغسيل الأموال وما لها من تداعيات سلبية خاصة حول سمعة البنك أو غيرها من الاخطار المكلفة.

6. قائمة المراجع والإحالات:

1. قانون رقم 05-01 المؤرخ في 2005/02/06، والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما. (المعدل والمتمم).

2. الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 2012/02/13والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

3. Basel Committee on Banking Supervision. (2012). *The internal audit function in banks*. Bank for International Settlements. www.bis.org

4. Basel Committee on Banking Supervision. (2014). *Sound management of risks related to money laundering and financing of terrorism*. Bank for International Settlements. www.bis.org

5. Hadley Wickham. (2016). *ggplot2: Elegant Graphics for Data Analysis*. Springer-Verlag New York. https://ggplot2.tidyverse.org

6. Hadley Wickham, Romain François, Lionel Henry, & Kirill Müller. (2018). *dplyr: A Grammar of Data Manipulation [R package version 0.7.6]*. https://CRAN.R-project.org/package=dplyr

7. IIA. (2013). *IIA Position Paper: The three lines of defense in effective risk management and control*. Institute of Internal Auditors. https://na.theiia.org/

8. IIA. (2021). *Definition of Internal Auditing*. The Institute of Internal Auditors. https://global.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definition-of-Internal-Auditing.aspx

9. Kevin Sullivan. (2015). *Anti–Money Laundering in a Nutshell Awareness and Compliance for Financial Personnel and Business*. APRESS. www.apress.com

10. Naheem, M. A. (2016). Internal audit function and AML compliance: The globalisation of the internal audit function. *Journal of Money Laundering Control*, *Vol. 19*(No.4), 459- 469.
https://doi.org/10.1108/JMLC-05-2015-0020

11. OEC. (2011). *Guide d'application de la norme blanchiment*. Ordre des Experts-Comptables.

12. Okab, R. (2014). Applying Internal Control Procedures for Detecting and Preventing Money Laundering Operations in Banks: A Field Study in the Hashemite Kingdom of Jordan. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, *Vol. 10* (No. 2), 182- 200.

13. Perry R. Hinton, Isabella Mcmurray, & Charlotte Brownlow. (2014). *SPSS Explained* (Second edition). Routledge Taylor & Francis Group.

14. William Revelle. (2021). *psych: Procedures for Psychological, Psychometric, and Personality Research, R package version 2.1.9*. Northwestern University, Evanston, Illinois.
https://CRAN.R-project.org/package=psych